

لا مثل لاجل وع. اصلا لان التباين في اللوازم دليل على التباين
في اللوازم وبانه تعالى التوفيق **وكذا يستحيل عليه تعالى ان**
لا يكون قائما بنفسه بان يكون صفة يقوم بحمل او اجتماع
الى مخصوص قد عرفت فيما سبق معنى قيامه تعالى بنفسه وان
عبارة عن استغناءه تعالى عن المحل والمخصوص اي ليس تعالى
معنى من المعاني في الاشياء التي ليست بذوات فيحتاج الى المحل
اي ذات يقوم بها وليس ايضا جمل وعز. بما يزعمه فيحتاج الى
المخصص اي فاعل الذي يخصه كل جايز ببعض ماها عليه
بل هو محل وعز. واجب التمام والبقاء لا تقبل ذاته العملية ولا
صفاة الرفيعة العدم اصلا فهو المنفرد بالقضاء المطلق ومنه
تبارك وتعالى **وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون واحدا بان**
يكون مركبا في ذاته او يكون له مماثل في ذاته او صفاة ان
يكون معه في الوجود موشتر في فضل من الافعال قد عرفت ان
اوجه الوحدانية ثلاث وحدانية الذات ووهداية الصفات ووهداية
الافعال وكلها واجبة لمولانا جل وعز. ووهداية الذات
تنفي التركيب في ذاته تعالى ووجوب ذات اخرى تماثل الذات
العملية وبالجملة فوهداية الذات تنفي التعدد في حقيقتها
كان او منفصلا ووهداية الصفات تنفي التعدد في حقيقتها
واحدتها متصلها كان او منفصلا فمالم ان مولانا جل وعز. ليس
له ثاني مماثل له لا متصلا اي قائما بالذات العملية ولا منفصلا
اي قائما بذات اخرى بل هو تعالى يعلم المعلومات التي لانهاية
لها يعلم واحد لا عدد له ولا ثاني له اصلا وقس على هذا سائر
صفاة مولانا جل وعز. ووهداية الافعال تنفي ان يكون شتم
اختراع

اختراع لكل ما سوى مولانا جل وعز. في فعل ما من الافعال
بل جميع الكائنات حادثة قد علمها العجز الضروي الذي علمت
ابناء اشركوا مولانا جل وعز. وجل هو المنفرد باقتراعها وحده بلا
والسطة وما ينسب منها الى غيره عز وجل على وجه يظهر منه
التباين فهو مؤول وبانه التوفيق **وكذا يستحيل عليه تعالى**
العجز عن ممكن ما قد عرفت ان قدرته تعالى واحدة عامرة
الخلق بجميع الممكنات اذ لو اقتصت بمضاهة دون بعض
لاقتربت الى المخصوص فتكون حادثة وهو محال فلواقتصفت
تعالى بالعجز عن ممكن ما لا تستفي العموم الواجب للمقدر قبل ويلزم
عليه في العند اصلا لاستحالة اجتماع العندين **وإيجاد شيء**
من العالم مع كراهته لوجوده اي عدم ارادته له او وقوع
الزهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع قد عرفت ان
حقيقة الارادة هي التصدي تخصيصا بما يزعم بعض ما يجوز
عليه وقد تقرير ان ارادة الله عامرة بالخلق بجميع الممكنات
فلازم ان يستحيل وقوع شيء منها بغير ارادة منه تعالى لوقوع ذلك
الشيء وذلك يعني ارادته تعالى الفند ذلك الواقع والا لا اجتماع
الصفات وينفي اتصافه تعالى بالزهول والغفلة لانها
مضايفات للتقص الذي هو معنى الارادة وينفي ايضا ان تكون
الذات العملية عللة لوجود شيء من الممكنات او موشرة فيه بما
بالطبع لانه يلزم عليه عدم ذلك الممكن لوجوب اقتران
العملية بمساوئها والطبيعة بحطوعها وذلك يناه في ارادة وجود
ذلك الممكن التبريم لان المقصد لا الى إيجاد الموجود محال اذ هو
من باب تحصيل امراض ولهذا لما اعتقدت المصلحة من الفلاسفة